

منية خليفة

المكز الجامعي خميس مليانة

مداخلة بعنوان:

الصيرفة الإلكترونية كمدخل لتأهيل وعصرنة البنوك الجزائرية

ملخص

إن للعولمة المالية آثار عديدة على الجهاز المصرفي، منها ما هو إيجابي ومنه ما هو سلبي، مما يجبر النظم البنكية على العمل على مواجهة هذه التغيرات ،من خلال إصلاح هياكله وتطوير أدائه بما يتوافق ومتطلبات العولمة المالية ووضع السياسات اللازمة من أجل تعظيم الآثار الايجابية وتقليل الآثار السلبية. كما أظهرت التجارب أن الدول التي تتمتع بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور هي في الغالب الدول التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداء اقتصاديا أفضلا،

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي ، النظم البنكية ، العولمة المالية

Summary

That financial globalization has several implications for the banking system, including what is positive and it is negative, which means that banking systems to work on the face of these changes, through reform of its structures and the development of performance in line with the requirements of financial globalization and the development of policies needed in order to maximize the positive effects and to minimize the negative. As experience has shown that countries with financial and banking sector, liberal and progressive are mostly countries that have benefited from investment and economic performance achieved Ovdila,

Key words: banking system, banking systems, financial globalization

تمهيد:

إن للعولمة المالية آثار عديدة على الجهاز المصرفي، منها ما هو إيجابي ومنه ما هو سلبي، مما يجبر النظم البنكية على العمل على مواجهة هذه التغيرات ،من خلال إصلاح هياكله وتطوير أدائه بما يتوافق ومتطلبات العولمة المالية ووضع السياسات اللازمة من أجل تعظيم الآثار الايجابية وتقليل الآثار السلبية. كما أظهرت التجارب أن الدول التي تتمتع بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور هي في الغالب الدول التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداء اقتصاديا أفضلا ،

تعد الصيرفة الالكترونية من أرقى ما توصل إليه الفكر المصرفي الحديث بالتزاوج مع تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مما وسع وعمق من تحرير هذا النشاط وتوسيع نطاقه وتعظيم أرباحه، إلا انه خلق مخاطر كثيرة ورغم ذلك تسعى الدول إلى استخدام هته التقنية الجديدة لعصرنة نشاطها المصرفي.

أولا: مفهوم الصيرفة الالكترونية:

نتناول مفهوم الصيرفة الإلكترونية، ثم ودورها في تطوير البنوك الجزائرية.

يعبر مدلول الصيرفة الألكترونية[1] على إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النشاط المالي والمصرفي، مع ما يتطلب ذلك من عصرنة كل من أنظمة الدفع والسحب، الائتمان، التحويلات المالية، الخدمات المصرفية (مثل كشوف الحسابات)، التنظيم الداخلي للمصرف.

ونحن هنا سنركز على ما يتعلق بجانب الصيرفة الإلكترونية (e-banking)، وذلك من خلال نظرة كلية، متعرضين بإيجاز إلى القاعدة التي تقتضيها إقامة مثل هذا النوع من الصيرفة، وأبرز التحديات التي تواجهها في الميدان.

ويشمل **أنواع النقود الإلكترونية** في المعنى العام الصيرفة الإلكترونية، أو المصارف الإلكترونية، مصارف على الخط، مصارف عن بعد، مصارف الإنترنت، كلها اصطلاحات تؤدي ذات المقصود، مع فرق في درجة "الإلكترونية" في أعمالها، إذ نجد مصارف تعمل كلية على الخط، فهي بالتالي مصارف افتراضية، ومصارف أخرى تقدم خدمات بالطرق الإلكترونية بالإضافة إلى عملها بالطرق التقليدية.

ثانيا: أنواع من النقود الالكترونية:

ومهما كانت درجة "الإلكترونية" على المستويات الجزئية، فإن عالم الوساطة المالية عرف تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف استراتيجيات المصارف في السنوات القليلة الأخيرة. وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية.

وتوجد عدة أنواع من النقود الالكترونية، ومن أهمها:

---

[1] أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره ص 23.

1.: البطاقات الإلكترونية: تقوم هذه البطاقات على مبدأ الدفع المسبق (pré-paiement)، وبالتالي فهي عبارة عن وسيلة لتخزين النقد، أي أنها بمثابة حافظات نقد إلكترونية (porte-monnaie électronique).

ونظرا للإقبال الذي حظيت به هذه البطاقات، خاصة مع تطوير عنصر الأمان فيها، فضلا عن السهولة التي تتيحها، فقد تطورت بشكل سريع حتى أصبح بالإمكان إعادة شحن البطاقة الواحدة عدة مرات، كما أن البطاقة لم تعد مجرد مخزن للقيمة، بل أصبحت تتضمن معالجا إلكترونيا يسمح بمعرفة هوية حاملها، بالإضافة إلى تشفير البطاقة بمفتاح سري.

ولقد توسع نطاق استخدامات البطاقة المصرفية، حتى أن الجهود تسير نحو إيجاد بطاقة موحدة متعددة الاستخدامات على مستوى دولي، رغم هذا الهدف ما يزال يطرح إشكالات تتعلق أساسا بمشكلة أمنية البطاقة وبعدم تجانس مستويات تكنولوجيا صناعة البطاقات ما بين البلدان الصناعية نفسها، فضلا عن تضارب مصالح المصْدرين لهذه البطاقات، مما يجعل إيجاد تجمع توافقي (mono-émetteur) فيما بينهم ليس سهلا.

2. الشيك الإلكتروني: وهو، مثل الشيك التقليدي، أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد (أو حامله)، غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل إلكترونيا عبر الإنترنت. فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده إلى المستفيد مؤكدا له عملية التحويل.

ويجرنا الحديث هنا إلى قضية التوقيع الإلكتروني، والذي أصبح اليوم معترف به قانونا في بعض البلدان، ليس فقط في قضايا النقد والائتمان، بل وفي مختلف المعاملات والعقود الإلكترونية. ومع ذلك يبقى أكثر الدول في العالم، بما فيه الدول الصناعية، لم تضع بعد تشريعا خاصا بالتوقيع الإلكتروني.

3. التحويل المالي الإلكتروني: يقصد بنظام التحويلات المالية الإلكترونية (TFE) مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف إلكترونية أو مصارف إنترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية. ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول.

وعلى الرغم من أن الاحتيال موجود فعلا، إلا أن المبالغة في التخوف من استعمال هذه الوسائل في عمليات الدفع، تعتبر حالات نادرة، و ترتبط غالبا بالمعاملات الظرفية، وهي تخص غالبا المدفوعات الصغيرة الحجم. أما المعاملات الكبيرة فتتم عادة ما بين مؤسسات لها تعاملات سابقة ويعرف بعضها البعض، وهو ما يعني أن عنصر الثقة موجود أصلا. كما إن معظم مثل هذه المبادلات يتم الدفع فيها خارج نطاق الإنترنت، أي عن التحويل ما بين البنوك كنظام سويفتSWIF)، Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication). مع الإشارة هنا إلى أن هذه الأخيرة أيضا بصدد

إعداد إستراتيجية للجوء إلى استعمال أداة الإنترنت(SWIFTNet)[2]. ومع ذلك فإن الزمن، بما ينطوي عليه من التطوير والتجديد، كفيل برفع تلك المخاوف.

-ثالثا - أثر عامل الثقة على تطور الدفع الإلكتروني : كل نظام أمن يجب أن يستجيب لأربعة أهداف[3]:

- هدف السرية (confidentialité). ويعني أن كل البيانات المرسلة لا ينبغي أن تقرأ إلا من الطرف الموجهة إليه؛
- هدف الشمولية (l'intégrité). ويعني أن محتوى الإرسال ينبغي أن يصل كاملا، أي بمجموعه؛
- هدف الهوية (l'identité). أي التأكد من هوية الشخص أو الهيئة التي نتعامل معها؛
- هدف السلامة (l'authentification). والذي يعني التأكد من أن الشخص المتعامل معه هو نفسه المقصود.

ومن ناحية أخرى، يتوقف مصير الدفع الإلكتروني على مدى تنمية وسلامة وسائل الدفع الإلكترونية، ذلك أن المتعاملين بالإنترنت ما يزالون يفتقدون إلى الثقة في هذه الأداة الجديدة، سواء من حيث تقديم المعلومات الخاصة بهم، أو تخوفهم من سرقة أرقام بطاقاتهم واستعمالها من قبل غيرهم.

ويمكن التخفيف من وطأة التخوف من النقد الالكتروني عن طريق عدة طرق ووسائل، فهناك دول كالولايات المتحدة، بريطانيا، كندا وفرنسا لها سياسات خاصة بالتشفير.

أما من الناحية التشريعية، فهناك جهود من مختلف الحكومات في سبيل دعم منظومة الأمن في مجال الدفع الإلكتروني،. ففرنسا وكندا مثلا قننت المستندات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي هناك جهود حثيثة لوضع نظام نقد إلكتروني بسيط وآمن في نفس الوقت. وتسعى فرنسا من أجل استخدام نظام دفع الكتروني يعتمد في ذات الوقت على المبادلات المحلية والدولية.

فعدم الاطمئنان إلى توفر آلية دفع آمنة يعد بالفعل أهم كابح لنمو عمليات البيع عبر الإنترنت، على الرغم من كل الجهود الرامية إلى تأمين عمليات الدفع على الخط. فحسب دراسة لمجموعة (groupe Taylor Nelson Sofres) يمثل الأمن الانشغال الأول للمشترين على الويب: حيث أكد 43٪ من مستعملي الإنترنت عدم رغبتهم في تقديم رقم بطاقتهم بسبب اعتقادهم بأن وسائل الدفع لا تتوفر على السلامة الكافية، كما أشارت دراسة أخرى، في هذا الصدد أيضا، إلى أن حوالي 67 ٪ من المشترين عبر الإنترنت يتوقفون عن عملياتهم قبل نهايتها، إما بسبب نقص في الاختيار أونقص في الثقة، أو بسبب مخاوف الدفع على الخط[4]

ثالثا: واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأثره على الخدمة المصرفية في الجزائر:

لقد عرف قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال تأخرا كبيرا في الجزائر، مما أثر سلبا على أداء

---

2 للإشارة: تمثل سويفت تجمعا دوليا يعمل على تجسيد نظام دولي للتحويل المالي ما بين البنوك. كان يضم عند الإنشاء (1973) نحو 240 بنكا، وفي سنة 2002 بلغ عدد أعضائه 7300 عضوا موزعون على 197 بلدا. ومن ضمن هؤلاء الأعضاء نجد البنوك بالدرجة الأولى ثم المؤسسات المالية (كالبورصات) وبعض التنظيمات الدولية كغرف المقاصة.

3 صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003 ص 99.

4 Paiement en ligne: le futur sera-t-il plus sûr? In: www.symantec.com/region/fr/resources/paiement.html

الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الجزائرية، لكن مع بداية تحرير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال يعرف تطورا ملحوظا لا سيما في مجال الهاتف النقال وشبكة الانترنت.

أولا: واقع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الاقتصاد الجزائري رغم التأخر الكبير الذي شهده قطاع الاتصالات في الجزائر، إلا أنه مع بداية خوصصة وتحرير القطاع، بدأ هذا الأخير يعرف تطورا ملحوظا لا سيما في الهاتف النقال وشبكة الانترنت، وسنحاول إبراز واقع شبكة الانترنت وشبكات الاتصال الإلكترونية بالجزائر وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وأخيرا تطور قطاع الاتصالات المعلومات بالجزائر.

1. شبكة الانترنت وشبكات الاتصالات الالكترونية في الجزائر: عملت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني CERIST[5] الذي أنشئ في مارس سنة 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي كان من مهامه الأساسية آنذاك. هو العمل على إقامة شبكة وطنية وربطا بشبكات إقليمية ودولية[6].

منذ سنة 1994 عرفت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت، ففي نفس السنة كانت الجزائر مرتبطة بالانترنت عن طريق إيطاليا، تقدر سرعة الارتباط بـ 9600 حرف ثنائي في الثانية (9.6 KO)، وهي سرعة جد ضعيفة وقد تم ذلك في إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تسمى (RINAF)، وتكون الجزائر في المنطقة المحورية للشبكة في إفريقيا، وفي سنة 1996 وصلت سرعة الخط إلى 64000 حرف في الثانية يمر عن طريق العاصمة الفرنسية باريس، وتم في نهاية 1998 ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدرة بواحد(01) ميغابايت في الثانية، وفي شهر مارس 1999 أصبحت قدرة الانترنيت في الجزائر بقوة (02) ميغابايت في الثانية، وتم إنشاء أكثر من 30 خطا هاتفيا جديدا من خلال نقاط الوصول التابعة للمركز والمتواجدة عبر مختلف ولايات الوطن المربوطة بنقطة خروج وحيدة هي الجزائر العاصمة.

وفي سنة 1996 بعد سنتين من دخول الانترنت إلى الجزائر قدر عدد الهيئات المشتركة في الانترنت بحوالي 130 هيئة، وفي سنة 1996 وصلت عدد الهيئات إلى 800 هيئة، منها 100 في القطاع الجامعي، و50 في القطاع الطبي، و500 في القطاع الاقتصادي، و150 في القطاعات الأخرى، وفي نفس السنة أي 1999 كان لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني حوالي3500 مشترك[7].

وبعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 98–257 بتاريخ 25 أوت1998[8]، وتعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 2000–307 الصادر بتاريخ 14 اكتوبر2000[9]، والذي تم من خلاله تحديد شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمات الانترنت، ظهر مزودون جدد خواص وعموميين إلى جانب مركز البحث في الإعلام

---

[5] إبراهيم بختي، الانترنيت في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، الجزائر، ص 31.

[6] و 3 إبراهيم بختي، نفس المرجع السابق ، ص 35

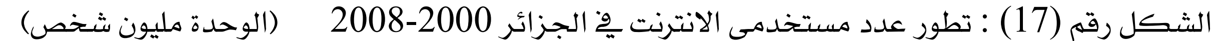
[8] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63، الصادرة في 26 اوت 1998، ص4.

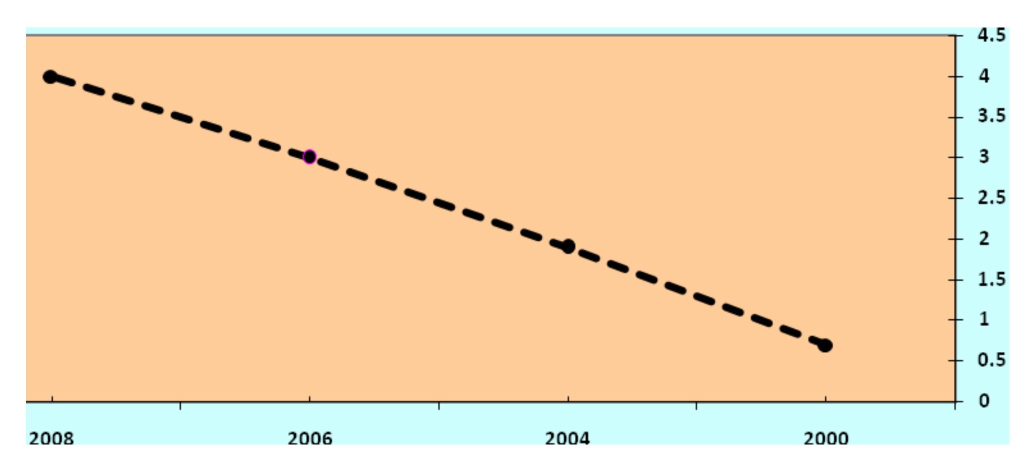
[9] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، الصادرة في 15 اكتوبر 2000، ص 14.

العلمي والتقني مما زاد عدد مستخدمي الشبكة، وقد وصل عدد الرخص الممنوحة إلى الخواص عبر القطر الجزائري إلى65 رخصة حتى نهاية 2001 فوجود هذه المؤسسات في سوق الانترنيت سوف يحسن من خدمات الوصول إلى الشبكة، ويساهم في تقديم أسعار تنافسية للاشتراك بخدمات الانترنت.

فالجزائر وفي سبيل تدارك تأخرها، وفرت خط اتصال أساسي للانترنت، من الألياف الضوئية قدرته 34 ميغابايت/ الثانية، قابل للتوسعة إلى غاية 144 ميغابايت/الثانية لتمكن موزعي خدمات الانترنت وبعض مؤسسات الاتصال الارتباط بالشبكة الدولية على وجه أحسن، وتوفير خدمات الانترنت للمؤسسات والأفراد والحقيقة أن الأمر يتعلق في نهاية المطاف بضمان تغطية عادلة عبر كافة مناطق البلاد بغية تفادي فجوة رقمية مضرة بالتماسك الإقليمي، وفي شهر فيفري 2005 تم إنجاز شبكة الانترنت السريع AdsL بين مؤسسة اتصالات الجزائر وشركة صينية، تبلغ سرعتها 128 ميغابايت/ثانية، والتي ستطبق على أربعة مراحل، وتعمل على توزيع أكثر من 600000 خط انترنت على المستوى الوطني، وبهذا انتقلت الجزائر بفضل هذه الجهود المبذولة خاصة من قبل القطاع الخاص الذي يستثمر أكثر فأكثر في هذه التكنولوجيات.

حيث سجل زيادة في عدد مستخدمي الانترنت، وكذا ارتفاع مقاهي الانترنت، فيمكن إظهار هذه الزيادة في الشكل التالي :


الشكل رقم (17) : تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر 2000-2008 (الوحدة مليون شخص)



المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات من CERIST.

ويتبين من الشكل أعلاه أن هناك ارتفاع في عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال التسع سنوات الأخيرة، حيث ارتفع من 700 ألف مستخدم سنة2000، ليبلغ حوالي من03 مليون مستخدم سنة 2006، ليصل إلى 04مليون سنة 2008، وهذا الارتفاع راجع بشكل أساسي إلى تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر، إلا أن الوضع الحالي خاصة بالنسبة لشبكة الانترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، كما عرف عدد مقاهي الانترنت تطورا ملحوظا، ويمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

كما حدث تزايد عدد مقاهي الانترنت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة حيث انتقل تعدادها من 100مقهى سنة 2000 لتصبح 5000مقهى سنة 2007 وهذا نتيجة تزايد الاهتمام بمجال استخدامات

الانترنت، إلا أن بطء نموها، ناجم عن عدة أسباب، منها ضيق وعي المجتمع بأهميتها في تطوير المعارف وفعاليتها في النشاط الاقتصادي والمالي، ارتفاع أسعارها وأسعار لوازمها مقارنة بالقدرة الشرائية للمجتمع ،إضافة إلى ضعف ارتباط المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والإدارية بهذه الشبكة والتي إن امتلكت لمواقع على هذه الشبكة فغالبا ما تكون تعريفية لا أكثر ،أي أن استعمالها غير تجاري، مما يجعل الحاجة إليها قليلة، وغالبا محصورة أساسا في البحث العلمي أو استخدامات ترفيهية، زيادة على الأسباب السابقة، هناك مشكلة قلة موزعي الانترنت في الجزائر حيث نجد من بين95 معتمد لا ينشط منهم سوى20 موزع فقط ،وقد بلغ عدد مشتركي الانترنت في الجزائر نهاية سنة 2008[10] حوالي 320.000 مشترك بعدما كان يقدر بما يقارب 70.000مشترك فقط في سنة 2003، و 10.000مشترك سنة 2000، ومن بين مشتركي الانترنت في الجزائر نجد 700 ألف مستخدم لـ ADSL ذات السرعة المرتفعة، وبالمقابل نجد 02 مليون مستخدم لهذه الشبكة في تونس، و200مليون في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي حين لم يتعد معدل مستخدمي الانترنت في الجزائر حدود 11٪، وصلت النسبة في ماليزيا إلى 53٪، وفي الصين تجاوزت نسبتهم 33٪، وفي مصر حوالي .11٪، وبعبارة أخرى فأن الانترنت في الجزائر رغم المشروع الطموح الذي أطلقته وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال "مشروع أسرتك "والهادف إلى تملك كل أسرة حاسوبا خاصا، إلا أن عدد الأسر التي تمتلك حواسيب لم تتجاوز نسبة 1.3٪، فيما وصلت في ماليزيا 23.41 بالمائة وفي الصين إلى 14.75 بالمائة[11]، مما يعني أن الانترنت في الجزائر ما يزال استخدامها محدودا جدا.

2 ـ تطور قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية لقد شهدت سوق الاتصالات في الجزائر على امتداد 09 سنوات الأخيرة وهو عمر انفتاح السوق على الاستثمارات الخاصة، تطورا ملحوظا سواء في حجم الاستثمارات أو التوظيف، لكن هذه الجهود تبقى بعيدة عن الطاقة الاستيعابية الحقيقية للسوق الجزائرية، التي ما تزال قابلة للتوسع في هذا المجال.

لقد أصبح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية يعتبر أحد معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر، إذ يتسم هذا القطاع[12] بتأخره بالنسبة للدول المتقدمة سواء في نوعية الخدمة المقدمة أوفي مستوى التجهيزات الهاتفية، والتكنولوجيا المستعملة.

فعلى هذا الأساس جاء مخطط الإنعاش في نهاية التسعينات الذي يعمل على تطوير القطاع السابق، ويبعث روحا جديدة فيه، حتى يتمكن من استدراك التأخر المتراكم بإعتباره مخططا استعجاليا يكسر حلقة التأخر، فرغم الانجازات التي حققها قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية خلال عشرية التسعينات من القرن العشرين، إلا أنه لم يتمكن من تقليص التأخر الذي عرفه هذا القطاع، فعند تفحصنا للكثافة الهاتفية باعتبارها المؤشر الذي يوضح حالة الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد، ففي

---

[10] إحصائيات مستقاة من CERIST.

[11] م.ع، الهاتف النقال وسيلة للإعلام والانترنت مجرد بريستيج، جريدة الشروق، العدد2553، الصادرة يوم 2009/03/10.

[12] خواني ليلى، إشكالية خوصصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص47.

الجزائر 5.5 لكل مائة ساكن نجدها بعيدة عن النسبة النظرية التي حددت خلال فترة المخطط 9.2 بالمائة في نهاية سنة 1999 ، لذلك بدأت عملية تحرير وخوصصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

فأول مبادرة قامت بها الجزائر لتطوير هذا القطاع (الاتصالات)، هو إنشاء مؤسسة اتصالات الجزائر تحت قانون 2000/03 بتاريخ 05 أوت 2000 الذي يعتبرها كمؤسسة عمومية اقتصادية ذات شكل قانوني يصفها بمؤسسة ذات أسهم، بحيث يقدر رأسمالها الاجتماعي 10.000.000 دج، حيث حقوق الملكية لهذه الأسهم مقررة لوزارة البريد والواصلات، أما عن مهام ونشاط مؤسسة اتصالات الجزائر فهي[13] :

- القيام بكل النشاطات التي لها علاقة مباشرة اوغير مباشرة مع موضوعها الرئيسي،
- الإنشاء والاستغلال والتطوير لشبكات الاتصال العمومية،
- إنشاء فروع خارجية تشارك من خلالها المؤسسات والمنظمات التي لها علاقة.

أما عن تسيير البرنامج الزمني لقطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية فهو كما يلي[14]:

- ❖ **خلال سنة 2001** : تم فصل مصالح البريد عن الاتصالات السلكية واللاسلكية وتأسيس كيانين مختلفين، وتأسيس اتصالات الجزائر كشركة تجارية، إضافة إلى خلق سلطة ضبط الاتصالات ككيان مستقل عن الوزارة الوصية وتهتم بالرقابة والتنظيم لهذا القطاع، كما تم أيضا بيع الرخصة الأولى في ميدان الهاتف النقال (لصالح شركة أوراسكوم) ؛
- ❖ **خلال سنة 2002**: تم بيع رخصة تشمل الأصوات والمعلومات، وتشغيل شبكة الهاتف اللاسلكي (النقال) اوراسكوم؛
- ❖ **خلال سنة 2003: تم** فتح قطاع البريد إلى التنافس الوطني والدولي،إذ بيعت رخصة جديدة بنظام عالمي للهاتف النقال، وتم تحديث شبكة الهاتف الثابت من طرف شركة "اتصالات الجزائر"؛
- ❖ **في سنة 2004**: قامت الدولة ببيع رخصتين من حلقة إذاعة محلية وهذا يشمل الأصوات والمعلومات، وفتح ميدان الهاتف اللاسلكي النقال إلى التنافس؛
- ❖ **في سنة 2005**: تم تحرير القطاع .

لقد عرف سوق الهاتف في الجزائر تطورا ملحوظا على امتدادا 8 سنوات، حيث سجلت وفق إحصائيات تقرير "تكنولوجيا الإعلام والاتصال آفاق «2013 الذي سطر آفاق السوق الجزائرية للسنوات الأربع القادمة أن عدد المشتركين في شبكة الهاتف قد قفز من 1.84مليون مشترك سنة 2000إلى 31.66 مليون مشترك في نهاية مارس 2008، بما في ذلك شبكة الهاتف الثابت، حيث يبلغ عدد المشتركين في هذا الأخير03 ملايين مشترك في نفس الفترة السالفة الذكر بعدما كانت 1.7مليون مشترك سنة1999 .

أما مشتركي الهاتف النقال فقد عرف هو الآخر تطورا معتبرا يمكن أن نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم :(18) تطور عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر 2000-2008

---

[13] و4 خواني ليلى، نفس المرجع السابق ذكره، ص55و 59.

السنة	2000	2003	2005	2006	2008
عدد المشتركين	54.000 مشترك	4،882مليون	5.386 مليون	18 مليون	27،5 مليون

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: م.ع، الهاتف النقال في الجزائر، جريدة الشروق، العدد2576، الصادرة يوم 2009/04/17.

ويتوزع 27.5 مليون مشترك في الهاتف النقال حتى مارس 2008، على المتعاملين الثلاثة كمايلي[15]:

- الشركة الوطنية للاتصالات (نجمة) 4.679.771 مشترك؛
- شركة اوراسكوم تيليكوم 13.765.599 مشترك؛
- اتصالات الجزائر 9.696.762 مشترك.

هذه الأرقام التي تكشف حجم وأهمية سوق الاتصالات بالجزائر، لكنها تبقى خدمات تلبي فقط حاجيات المواطنين من التواصل، ولم تدخل بعد خدمات الجيل الثالث والرابع من الهواتف التي أصبح لها كبير الأثر في تحديد محتويات وحجم تدفقه وكذا أثره على الاستثمارات في قطاع الإعلام وملحقاته، بدليل أن قطاع الاتصالات وسوق الهاتف المحمول في الجزائر لم يحقق خلال نهاية سنة 2008 إلا نسبة 0.4 بالمائة من ناتج الدخل المحلي للجزائر الذي وصل في نفس السنة إلى 170مليار دولار، ومن ثم ما يزال اكبر تحدي يواجه هذه السوق هو انتقال الهاتف المحمول من مجرد وسيلة حديثة للتواصل والاتصال إلى وسيلة تكنولوجية تستخدم في إنتاج الأفكار، وتسويق المضمون الإعلامي، حيث بلغت الكثافة الهاتفية في الجزائر معدل 81.41 بالمائة نهاية مارس 2008، وهي نسبة تبقى متقاربة مع معدلات الانتشار العالمي، في عدة دول منها ماليزيا التي سجلت نسبة 87.86 بالمائة والصين التي سجلت نسبة 83.89 بالمائة.

رابعا: جهود تطوير نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

تمثل عصرنة النظام المصرفي عملية تحديث وتطوير عنصر من عناصر النظام في إطار إصلاح شامل لهذا القطاع الحساس، نظرا لتحكمه في تدوير دواليب الاقتصاد، كما أنه يمثل أهم أداة لتقدم ونمو هذا الأخير، لا سيما في ظل سعي الدولة للاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية، حيث كثر الحديث في الجزائر منذ بضع سنوات عن عصرنة القطاع المالي والمصرفي.

1- **سمات الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية:** تتسم الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري حاليا بمجموعة من الخصائص أهمها:

- ❖ خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط توقعات المجتمع، ففي الوقت الذي تقوم فيه المصارف في العالم بتقديم أكثر من 360 خدمة لزبائنها، فإن المصارف الجزائرية لا تصل حتى إلى مستوى خدمات المصرفية المقدمة في الدول النامية، حيث تقدر في الجزائر بـ 40 خدمة مصرفية مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها؛
- ❖ غياب التسويق المصرفي، الشيء الذي يقف كعائق أمام هذه المصارف في تسويق الخدمة المصرفية ؛

---

[15] م.ع، الهاتف النقال في الجزائر، جريدة الشروق، العدد2576، الصادرة يوم 2009/04/17.

❖ انخفاض معدلات الفائدة وتوفر الاستثمارات المربحة في السوق السوداء، بالإضافة إلى التهرب الضريبي والاستفادة من تكاليف الفرص البديلة في الدائرة غير الرسمية (أكثر من 1400 مليار دينار جزائري خارج الدائرة الرسمية للتداول) ؛

❖ توسع وامتداد المجال الجغرافي مما يعيق التنسيق الداخلي، وتبادل المعلومات بين مختلف الهياكل الإدارية للمصرف؛

❖ بطء الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات المصرفية، حيث تتجاوز فترة دراسة ملف طلب قرض السنة في معظم الأحيان، كما أن تحصيل شيك من ولاية إلى أخرى يأخذ في الغالب أكثر من شهر؛

❖ ضعف كفاءة وأداء العنصر البشري، خاصة أن هناك مدرسة وحيدة متخصصة وطنية وغير كافية؛

❖ ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المصارف الجزائرية ؛

❖ هناك تمايز بين البنوك الوطنية الخاصة والبنوك الخاصة الأجنبية فيما يخص السوق النقدية، بحيث لايسمح للأولى بالدخول إلى هذه السوق بعكس الثانية.

ونظرا لأهمية عصرنة وسائل الدفع المصرفية فإن النظم البنكية عبر العالم تسعى جاهدة لاستخدام أمثل السبل والأدوات في سبيل تطويرها .

2. مقومات إقامة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر: يتطلب تحقيق أي مشروع تجديدي توفر ثلاثة مقومات أساسية وهي [16]:

- تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد آجال مضبوطة للإنجاز؛
- تخصيص الموارد (المالية والبشرية) اللازمة؛
- توفر بيئة (قانونية، صناعية، سياسية،...إلخ) ملائمة، ليس فقط مساعدة، ولكنها محفزة.

ولو نظرنا إلى مشروع الصيرفة الإلكترونية. من منظور جزئي، أي من منظور مصرف واحد، بل وحتى من منظور المصارف مجتمعة، لوجدنا أنه يستحيل إقامة مثل هذا المشروع. في الوضع الراهن للمصارف الجزائرية. بما فيها العمومية والتي ما تزال تهيمن على نحو90٪ من السوق المصرفية (ودائع وقروض). ولا يسمح لها بتخصيص موازنات بقدر ما يحتاج إليه مثل هذا المشروع، فالبنوك العمومية خرجت للتو من تطهير مالي وإعادة رسملة كلف خزينة الدولة في مجملها أكثر من 518 مليار دينار، منها نحو500 مليار دولار خاص بديون المؤسسات العمومية، وما تزال تبحث الآن عن استقلالية فعلية لتدبير شؤونها، بل وتسيير سيولتها التي أضحت تشكل بالنسبة إليها مشكلة حقيقية، كما أن البنوك الخاصة، على ضعفها، ما تزال تفتقد في عمومها إلى إستراتيجية نمو، إذ أنها ما انفكت بعد عن توجيه مواردها نحوأ نشطة أكثر ضمانا وأسرع ربحا، حتى أن استخداماتها تكاد تكون منحصرة على تمويل التجارة

---

[16] خواني ليلى، إشكالية خوصصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص97.

الخارجية.ولذلك فإننا نرى أنه من الضروري أن يؤخذ هذا المشروع التجديدي الهام كمشروع وطني، تكون فيه الدولة طرفا أساسيا وحاسما، حيث يمكنها أن تلعب دورا في جانبين[17]:

- ❖ دورا مهما في مجال المساهمة في إرساء قاعدة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي؛
- ❖ دورا رائدا في مجال تشجيع البحث والتطوير، وذلك في إطار المخطط الوطني للبحث والتطوير.

ومما يشجع على تأكيد هذا الدور الوضعية المالية للجزائر، التي تبدو جد مريحة حسب ما تؤكده التقارير الرسمية[18]، حيث أن احتياطي الصرف بلغ 100 ألف مليار دينار في نهاية 2008 (بعدما كان 11،9 مليار دولار في نهاية 2000 و6،8 مليار دولار في نهاية 1998)، وفائض الخزينة العمومية بلغ نسبة 3٪ من الناتج الداخلي الخام (وهي نفس نسبة 2005)، مما سمح بإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2005- 2004) .*

ولاشك في أن هذه الوضعية تشكل فرصة نادرة للانطلاق في تنمية مستديمة حتى نضمن راحة مستديمة. ومفهوم التنمية اليوم ينطلق من مفهوم الاقتصاد الجديد، الذي نرغب في الاندماج فيه. والصيرفة الإلكترونية تمثل أهم أركانه.

ويبدو أن العناية بمثل هذا المشروع الهام والضخم لم تستوف حظها بعد، على الرغم مما نسمع من تصريحات متكررة في هذا الشأن من ممثلي السلطات العمومية ومسيري المصارف. ويتجلى نقص العناية هذا في عدة مظاهر:

- التأخر في إطلاق المشروع والتباطؤ الحاصل في الإنجاز. ونشير هنا إلى أن آخر التصريحات (وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال) تؤكد على أن مشروع الدفع الإلكتروني (e-paiement)، والذي هو حاليا قيد الإنجاز مع شريك أجنبي، انتهى مع نهاية سنة 2007.
- حجم الإنفاق المتواضع المخصص له من جهة ثانية؛

إلا أن ضمان راحة مستديمة تقتضي أن توجه مخصصات مخطط الإنعاش هذا، لبناء القاعدة الصناعية التي ستخلق مداخيل مستمرة، ليس في الحاضر فحسب، ولكن أيضا في المستقبل. ومن أهم جوانب هذه القاعدة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، التي أصبحت تعد حاليا أساس كل تنمية.

إن الحديث عن قاعدة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي عمادها الإنترنت، تجرنا حتما إلى الحديث عن شبكة الهاتف (السلكي أو اللاسلكي)، ذلك أن هذا الأخير (الهاتف) هو وسيلة الاتصال بالإنترنت. وهذه الأخيرة أصبحت المتغير الحاسم في مجال الصيرفة الإلكترونية.

وإذا كان الهاتف المحمول في الجزائر ما يزال في جيله الأول، إذ لا يمكن صاحبه من الوصول إلى شبكة الإنترنت، فإن شبكة الهاتف الثابت أيضا ما تزال بعيدة عن المقاييس العالمية. فما يزال نحو80٪ من الجزائريين محرومين من خط هاتفي ثابت، كما أن الحصول على خط هاتفي قد يتطلب (بالنسبة لحالة

---

[17] أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره ص 33.

*على الرغم من هذه الوضعية المريحة ، إلا أنها غير مطمئنة استراتيجيا،خاصة في المدى الطويل، لكون الاقتصاد الجزائري رهن أسعار النفط، ومداخيل العملة الصعبة تتشكل في أكثر من 95٪ منها من المحروقات.

مواطن عادي وبطرق رسمية) بضع سنوات (وهو ما لا يستغرق أكثر من يوم واحد في بلد صناعي)، ومتوسط حدوث عطل في هذا الخط هو18 شهرا (ويصل في بلد صناعي إلى 5 سنوات).

أما بالنسبة للإنترنت فلا يزيد عدد الجزائريين الذين يتصلون بهذه الشبكة عن مليون شخص (أي بنسبة 1/33). ويرجع ذلك إلى أحد الأسباب الآتية:

- عدم امتلاك كمبيوتر مجهز بموديم؛
- عدم امتلاك خط هاتفي؛
- ارتفاع تكلفة الاتصال (تكلفة الاتصال الهاتفي وتكلفة الاشتراك لدى أحد الموزعين) ؛
- المستوى الثقافي أو التعليمي المتواضع؛
- نقص الخدمات المقدمة عبر الإنترنت، أو حتى انعدامها بالنسبة لمجال التبادل التجاري والصيرفة (الدفع الإلكتروني، الفوترة، وغير ذلك من الخدمات على الخط).

وعلى كل فالإنترنت ما تزال حديث الخاصة، ولا تستعمل إلا في مجالات محدودة كالبحث العلمي والبريد الإلكتروني أو الدردشة والمكالمات الهاتفية الدولية، بالإضافة إلى خدمة الإطلاع على الرصيد، أو استخراج بيان للحساب، بالنسبة لأصحاب الحسابات البريدية، ولكنها تشهد تطورا ملحوظا، وقد اتسع نطاقها إلى مجال التجارة الإلكترونية أو الدفع الإلكتروني ابتداء من سنة 2007.

إن ثمة مشاريع هامة في هذا الصدد هي قيد الإنجاز حاليا، لعل أبرزها مشروع الحظيرة الإلكترونية بسيدي عبد الله (نحو30 كلم غرب العاصمة)، والذي خصص له مبلغ 22 مليار دينار من مخطط الإنعاش الاقتصادي، وهو مبلغ متواضع بالنظر إلى أهمية المشروع واستعجاليته، ومع ذلك فهي خطوة هامة جدا في الطريق الصحيح، خاصة وأنه من المقرر تشييد مدن أخرى مماثلة في مناطق أخرى من الوطن. والهدف المنتظر من هذه الحظائر هو تطوير التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال في الجزائر من خلال آليات متعددة: البحث والتطوير المتخصص، التكوين، إنشاء حاضنات للمؤسسات المجددة المنشأة لهذا الغرض... الخ.

وفي إطار الورشة المفتوحة في مجال تطوير الصيرفة الإلكترونية والنقد الإلكتروني تجدر الإشارة إلى الجهود القائمة، سواء كانت محلية أو مع الشريك الأجنبي، من أجل إقامة هذا المشروع، ولكن بطء عمليات الإنجاز تجعلنا نتساءل عن الأسباب. وسوف نشير هنا إلى حالتين: أولهما تتمثل في العقد المبرم في شهر أبريل من السنة الماضية ما بين شركة ساتيم (Satim) والشركة الفرنسية Ingenico Data Systems من أجل تعميم النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية، وكان من المقرر أن تبزغ ثمرته في نوفمبر من نفس السنة بإصدار أول بطاقة دفع مصرفية، ثم إصدار أول بطاقة دولية في الثلاثي الأول من سنة 2004 [19].

أما الحالة الثانية فتتعلق باتفاق شراكة تم في نفس الفترة ما بين المجموعة الفرنسية "Diagram-Edi"، الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث

---

19 La généralisation de la monétique en Algérie prévue pour 2004 in: www.canadianpress.org/english/online/full/Monde/ consulte le 14/05/2010.

مؤسسات جزائرية هي MAGACT Multimédia وSoft Engineering ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (Cerist)، لتنشأ على إثره شركة مختلطة سميت بـ "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية" (AEBS : Algeria E-Banking Service). والهدف من إقامة هذه المؤسسة هوتحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر، وهوحل يهم طبعا كل المصارف الجزائرية (راجع موقعها على النت: (www.aebs.dz).

وهكذا، وإن كان الوعي بأهمية المشروع موجودا والنية قائمة، فإن ما ينقص على ما يبدو هو الحزم والسرعة في التنفيذ. ونأمل أن يرى هذا الشروع أولى ثمراته في القريب العاجل، أي خلال بداية السنة القادمة أي 2005.

خامسا :واقع أنظمة الدفع المصرفية في البنوك الجزائرية خلال سنة 2008:

خلال السنوات الأخيرة، دفع التقدم في مجال الوساطة المصرفية، وتطوير المؤسسات وتكثيف المنافسة بتطور وسائل الدفع وتنوعها. وسمحت التكنولوجيات الجديدة في مجال الإعلام الآلي بتحسين إجراءات الدفع والتحصيل في كثير من الدول المتقدمة والناشئة. .

في هذا الظرف المتميز بالتغيرات السريعة، قام بنك الجزائر، بالتعاون الوثيق مع وزارة المالية وإشراك الأسرة المصرفية، بتطوير أنظمة الدفع. منة خلال ضبط المعايير والمقاييس التي تحكمها، وتحديث البنية التحتية المصرفية في مجال أنظمة الدفع وتدعيم قطاع الاتصالات الالكترونية المرتبطة بها.

لقد بدأت أنظمة الدفع الحديثة بين المصارف الجزائر في العمل خلال سنة 2006، وتعتبر هذه الأنظمة ذات فعالية وشفافية عالية، كما تستجيب للمعايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية، كما دخل نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ المالية الكبيرة والدفع المستعجل (آرتس) في الإنتاج في شهر فيفري 2006[20]، والمقاصة الالكترونية للمدفوعات الكثيفة (أتكي) في شهر ماي من نفس السنة. وهو الأمر الذي مكن من ربط نظام التسليم لتسوية السندات مع نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل منذ الشروع في تشغيل هذا الأخير. وقد قدم البنك العالمي معونة فنية في مجال تحديث أنظمة الدفع، وبشكل أساسي نظام آرتس.

وقد كلف بنك الجزائر قانونا بالسهر على السير الحسن لأنظمة الدفع وأمنها، حيث قامت المديرية العامة للمفتشية العامة خلال سنة 2007 بمهمة رقابة نموذجية على أنظمة الدفع. مست خمسة(05) مصارف (ثلاثة مصارف عمومية ومصرفان خاصان)، وتتلخص نتائج هذه المهمة الرقابية في ضرورة تحسين التكفل الكامل بأمن العمليات والإشراف عليها، فيما يخص الهياكل العملياتية، وتنظيمها وضبط المسؤوليات لكل إجراءات النظام، والتي بدت من خلال عملية الرقابة غير مظبوطة، كما يجب ضمان تكفل أفضل للرقابة الداخلية على هذه الهياكل.

---

[20] تقريربنك الجزائر السنوي 2008، مرجع سابق، ص122

وعلى مستوى الإشراف، تم الشروع في دراسة تستهدف تحديد مجال لرقابة ديناميكية دائمة على أنظمة الدفع "آرتس" و"أتكي"، إضافة إلى مهام الرقابة الظرفية في عين المكان على مستوى مسيري هاته الأنظمة (المديرية العامة للشبكة وأنظمة الدفع لدى بنك الجزائر) والمشاركين (المصارف).

1. نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (آرتس ARTGS): لقد نتج عن وضع نظام "آرتس" قيد التشغيل أثرا إيجابيا على تسيير خزينة المصارف، على أساس أن كل عمليات الدفع بين البنوك والتي تتم عن طريق تحويل مبالغ مالية تفوق أو تساوي واحد مليون دج، إضافة إلى المدفوعات المستعجلة تمر عبر هذا النظام، سواء تعلق الأمر بالتحويل لحساب المصارف نفسها أو لحساب زبائنها.

وقد ساهمت إدارة هذا النظام والتي نظمها بنك الجزائر (متعاملون، مراقبو ومسيرو النظام)، إضافة إلى مؤسسات الوساطة المالية في تسهيل عملية تكيف عملاء المصارف مع النظام الجديد وتبنيهم له كأداة دفع ناجعة في خدمة الساحة المصرفية ومتعامليها، إذ بلغ معدل توافر هذا النظام خلال سنة 2008 حوالي 99،34٪، حيث تقاس هذه النسبة بواسطة العلاقة بين مدة الافتتاح الرسمية للنظام للمعاملات ومدة التعثر معبر عنها بالساعات. وتعتبر العلاقة المستعملة من طرف بنك الجزائر مطابقة للمعايير الدولية المتفق بشأنها بشكل مشترك لقياس الموثوقية لعمليات أنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة بشكل عام.[21]

وقد سجل نظام آرتس حسب تقرير بنك الجزائر حتى نهاية عام 2008م حوالي195.175 عملية تسوية سجلت محاسبيا على دفاتر البنك المذكور (مقابل176.900 عملية تسوية تمت خلال سنة 2007)، وتمثل مبلغا إجماليا يقدر ب 607.138 مليار دج (مقابل 313.373 مليار دج المسجلة نهاية سنة 2007 م)، وهوما يمثل متوسطا شهريا قدره 16.265 عملية بمبلغ متوسط يقارب 50.595 مليار دج. وقد تم فتح النظام مدة 252 يوما خلال سنة 2008، وللتذكير فقد عرف هذا النظام نموا بنسبة 10،3٪ من حيث عدد العمليات و93،7٪ من حيث القيمة مقارنة بالسنة السابقة.

وما يميز النظام الجزائري للدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة، هو الأهمية النسبية لحجم العمليات بين المصارف (54،8٪) مقارنة مع التحويلات لصالح زبائن المصارف (45،2٪) من حيث القيمة، وتمثل حصة العمليات لصالح الزبائن1،1٪ من المبلغ الكلي للمعاملات، بينما تمثل حصة ما بين المصارف 98،9٪ منه.

ومن حيث القيمة، فقد بلغت نسبة عمليات البنك المركزي والمصارف خلال سنتي 2007 و2008، عن طريق نظام "آرتس" معدلات 49،7٪ و49،3٪ على التوالي في ظرف يتميز بمعدل جد محدود بالنسبة لاستخدام الأنظمة الخارجية للتحويلات(1،0٪)[22].

وتمس إجراءات بنك الجزائر أساسا تلك العمليات المتعلقة بالسياسة النقدية، أي ما يقارب 95،7٪ من المبلغ الإجمالي لعملياته بالنقود السائلة، مقارنة مع الحجم الإجمالي المحقق في سنة2008، بلغت

---

[21] و2،تقريربنك الجزائر السنوي 2008، مرجع سابق، ص124

[22] و 2 التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، مرجع سبق ذكره، ص 117.116.

عمليات السياسة النقدية 47،6٪ بالنقود السائلة مقابل 0،4٪ بالنسبة للعمليات التي أنجزت على النقود الائتمانية، و1،4٪ بالنسبة للعمليات المنجزة في سوق الصرف.

ومقارنة مع الحجم الكلي للعمليات المنجزة بنظام آرتس، فقد بلغت نسبة تسوية الأرصدة الصافية متعددة الإطراف عن طريق المقاصة اليدوية 11٪ فقط مقابل 85٪ بالنسبة للمقاصة الالكترونية. أما بالنسبة للنشاط المتعلق بالعمليات على السندات، فإنها تبقى هامشية بحصة تساوي 14٪ فقط من الحجم الإجمالي المسجل خلال سنة 2008[23].

وفيما يتعلق بالمشاركين في النظام خلال هذه السنة، فقد مثلت المصارف العمومية، والخزينة العمومية وبريد الجزائر نسبة 97٪ من الأطراف المتعاملة عن طريقه، إذ يشير حجم المدفوعات المحققة عن طريق هذا النظام من مجموع المدفوعات الكلية إلى مايلي:

- المدفوعات أقل من 1 مليون دج مثلت نسبة أقل من 8،9٪ ؛
- المدفوعات بين 1مليون دج ـ10 مليون دج مثلت نسبة 31،5٪؛
- المدفوعات بين 10مليون دج ـ100 مليون دج مثلت نسبة 39،4٪؛
- المدفوعات أكثر من 100مليون دج مثلت نسبة 20،2٪.

2 ـ نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (أتكيATCI):

دخل نظام المقاصة الالكترونية (أتكي) في الإستغلال بداية من شهر ماي 2006[24]، ويسمح بتبادل كل وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور (شيكات، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات)، وبدأ تشغيل النظام بمقاصة الشيكات الموحدة ثم أدخلت الوسائل الأخرى في النظام تدريجيا.

ويسير نظام أتكي من طرف مركز المقاصة القبلية بين المصارف (CPI)، وهو شركة أسهم، فرع لبنك الجزائر تم فتح رأس مالها أمام مساهمة المصارف. إذ يعمل هذا النظام على أساس المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع، حيث يتم صب(إيداع) الأرصدة الصافية من أجل التسوية المؤجلة في نظام (آرتس) في ساعة محددة مسبقا في النظام، حيث تشمل هندسته صيغة تبادل أوامر الدفع بشكل متواصل بين المشتركين، تبعا لتاريخ يوم التبادل، ومرحلة حساب الوضعيات الصافية متعددة الأطراف، حسب كل مشارك قبل إقفال يوم التبادل، ومرحلة للصب من أجل تسوية الأرصدة الصافية في حسابات التسوية الخاصة بالمشاركين المفتوحة في نظام آرتس. ولا تتم تسوية الأرصدة فعليا إلا ـ وفقط ـ عندما يكون مجموع الوضعيات الصافية المدينة مغطاة بمئونة موجودة في حسابات التسوية المعنية، على أساس المبدأ "كل شيء أولا شيء".

كما يشير هيكل المعاملات المتأتية من الأنظمة الخارجية (المقاصة الالكترونية، العمليات على السندات والمقاصة اليدوية) بموجب تسوية الأرصدة متعددة الأطراف، إلى نشاط جوهري للمقاصة الالكترونية مقارنة مع المقاصة اليدوية والتي لا يمر عبرها إلا عدد قليل من الشيكات غير الموحدة

والتحويلات الإجمالية للأجور الفردية، ويترجم التقلص التدريجي لهذا النوع من المدفوعات في المدى القصير بإلغاء غرف المقاصة اليدوية، .والتي تبقى مفتوحة لمعالجة الشيكات غير الموحدة منذ وضع نظام أتكي في الإنتاج، ومعالجة وسائل الدفع الأخرى في انتظار إدماجها التدريجي في نظام المقاصة الالكترونية في نهاية 2008 م. حيث لا تمر عبر غرف المقاصة اليدوية سوى التحويلات الإجمالية للأجور، مرفقة بجداول مفصلة لها في انتظار إدخال المعالجة الآلية لتسوية التحويلات التي تسمى "تحويلات متعددة "، والتي تظم التحويل المعالج آليا لأجور المؤسسات نحو المصارف، ومن المصارف نحو نظام أتكي. فقد تم تحديد بروتوكول التبادل، حيث يتعين أن تزيد سرعة إدماج هذا الجانب من المدفوعات.

ولقد ترجم تعميم صورة الشيك الذي يمثل الصيغة الأوسع استعمالا في النظام، بتحسن الخدمات المؤداة لصالح الزبائن (أمن المدفوعات، تخفيض الآجال، ارتفاع نوعية وموثوقية المعلومات حول المدفوعات). كما سجلت المعاملات عن طريق نظام (أتكي) تطورا هاما خلال سنة 2008، سواء تعلق الأمر بحجمها أو بقيمتها، حيث أنجز عن طريق هذا النظام 9.320 مليون عملية دفع، مقابل 6.926 مليون عملية دفع تمت خلال سنة 2007 م، بمبلغ كلي يساوي 7.188.255 مليار دج (5.452.188 مليار دج في 2007 م)[25]، وهو ما يعادل زيادة في الحجم بنسبة 34.6٪ و31.8٪ على أساس القيمة خلال السنتين بالترتيب.وقد قدر المتوسط الشهري للعمليات المعالجة عن طريق هذا النظام بحوالي 777 ألف عملية خلال عام 2008 (مقابل.577 ألف عملية في عام 2007م)، وبمبلغ شهري متوسط يقارب 599.021 مليار دج (454.349 مليار دج في سنة 2007م).

ويبقى حجم عمليات الدفع المعالج بواسطة نظام أتكي، رغم الزيادة المسجلة، أقل من الأحجام المعالجة بنفس الطريقة في أنظمة الدفع في الدول المجاورة، إذ تتميز المصارف العمومية الجزائرية باتساع شبكاتها مما جعل المدفوعات التي تتم داخل المصارف أكبر حجما بحوالي خمس مرات عن حجم مدفوعاتها بين المصارف.

وبالنسبة لوسائل الدفع المستخدمة في المنظومة المصرفية الوطنية، تواصل المدفوعات بواسطة الشيكات هيمنتها في نظام أتكي. بحجم يقارب 6.6 مليون شيك تمت مقاصته خلال هذه السنة مقابل 5.6 مليون شيك في سنة 2007، حيث تمثل وسيلة الدفع هذه نسبة 70.3% من الحجم الكلي للعمليات التي تمت مقاصتها (في مقابل نسبة 80.7% في سنة 2007).

وحسب المعيار المصرفي الساري العمل به، فإن العمليات على الشيكات تتميز بثلاثة أوجه[26]:

- عمليات على الشيكات التي تقل مبالغها على 50.000 دج، وفي هذه الحالة لا تكون الشيكات موضوعا لتبادل الصور الرقمية الخاصة بها؛
- عمليات على الشيكات التي تتراوح مبالغها بين 50.000دج و200.000 دج، مع تبادل صورة الشيكات.

---

[25] Bank 0f Algeria tendance monetaires et financiers de conjoncture. OP CIT P27 p38

[26] Bank 0f Algeria OP CIT p.39

- عمليات على الشيكات التي تفوق مبالغها 200.000 دينار مع تبادل صورة الشيكات ومتابعة خاصة من طرف المصارف.

ومن إجمالي الشيكات المتداولة داخل الاقتصاد الوطني، تمثل نسبة الصكوك من الصنف الأول 40 ٪، وصكوك الصنف الثاني 29٪، وأخيرا تمثل شيكات الصنف الثالث حصة نسبية قدرها 31٪ من القيمة الكلية لعمليات الدفع بواسطة الشيكات المعالجة خلال سنة 2008، حيث يعتبر استعمال الشيكات - لاسيما في حالة المبالغ الكبيرة - دليلا مشجعا عن تحول في الوعي المصرفي للعملاء، بغض النظر عن القيود المحيطة بذلك (التكلفة، أجل التحصيل أطول من حالة عمليات التحويل، خطر الخسارة، ...إلخ) وأثرا إيجابيا على الثقافة المالية في المجتمع الجزائري الذي يبقى متأخرا عن نظرائه في العالم العربي، لاسيما في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة، ولو أن تغيير العادات يبقى بطيئا في هذا المجال.

وبخصوص عمليات التحويل المصرفي، فقد بلغ عدد العمليات التي تم انجازها حتى نهاية 2008 م 1.530 مليون عملية[27])، بما يعادل نسبة 16.4٪ من إجمالي العمليات المعالجة (14.6٪ منجزة في سنة 2007 م). وتتعلق أغلبها بعمليات تحويل لصالح الزبائن بأكثر من 99٪، تليها عمليات التحويل بغرض التسوية بين المصارف والتي لا تتعد نسبتها 1٪.

أما فيما يتعلق بالمعاملات عن طريق البطاقات المصرفية التي أجريت حتى نهاية 2008، فقد شكلت عمليات السحب النقدي أكثر من 97٪ منها، حيث بلغ عددها حوالي 1.161 مليون عملية، في مقابل 12.5٪ من المعاملات كانت في شكل عمليات دفع، كما أن حجم الأوراق التجارية (الكمبيالة والسند لأمر)، لم تمثل سوى 1٪ من الحجم الكلي لوسائل الدفع المتبادلة في نظام. أتكي.

والجدير بالذكر أن بعض العمليات البنكية المتبادلة بين المصارف من خلال نظام أتكي قد عرفت حالات رفض خلال سنة 2008 م ترجع أسبابها بشكل أساسي إلى مصدرين:

- أسباب تعود للزبائن؛
- أسباب ترجع إلى المصارف " المشاركة " في النظام.

حيث تمثل نسبة حالات الرفض التي تسببت فيها المصارف المشاركة في النظام 49٪ (76000عملية) من إجمالي حالات الرفض المسجلة خلال هذه السنة والمقدرة بحوالي 153.678 عملية، وترجع خاصة إلى تكرار العمليات، صور غير مستلمة، صور غير قابلة للاستغلال، عناصر التحديد المصرفية غير صحيحة.

إن عصرنة البنوك الجزائرية من خلال استخدام التجارة الإلكترونية على أهميتها، تمثل حجر الأساس خاصة في ظل ما تملكه الجزائر من احتياطات مالية كافية لتجسيد هذه البرامج، إضافة إلى توفر البنوك العمومية على سيولة هائلة دون توظيف، فمن الأجدر استثمار جزء منها في عصرنة هياكلها وسياساتها الائتمانية، كما نؤكد على أهمية الإستعانة بالخبرات الأجنبية، التي أثبتت كفاءتها في مجال

---

[27] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، مرجع سبق ذكره، ص129

البرمجة ، التسيير والرقابة المصرفية، لتفادي تكرار الأخطاء، أو الوقوع في أزمات مالية ومصرفية، قد تجر معها كوارث على الاقتصاد المحلي والدولي، حيث تمثل الأزمة المالية الراهنة نتيجة واضحة لعدم التقيد بالضوابط القانونية التي تحكم هذا النشاط الحساس.

المراجع:

1. أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق
2. صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
3. إبراهيم بختي، الانترنيت في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، الجزائر،
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63، الصادرة في 26 اوت 1998،.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، الصادرة في 15 اكتوبر 2000
6. إحصائيات مستقاة من CERIST
7. م.ع، الهاتف النقال وسيلة للإعلام والانترنت مجرد بريستيج، جريدة الشروق، العدد2553، الصادرة يوم 2009/03/10
8. خواني ليلى، إشكالية خوصصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص47.
9. Bank 0f Algeria، tendance monetaires et financiers de conjoncture. P27، p38